التنظيم والإعداد من أجل انتخاب النساء: دراسة حالة اليمن

روبن مدريد
مديرة المعهد الوطني الديمقراطي

بعد الانتخابات النيابية 2003 عندما زاد عدد النساء المقيدات في سجل الناخبين واللواتي قمن بالاقتراع فعليا و نقص عدد النساء اللواتي تم ترشيحهن للانتخابات من قبل الأحزاب تم تطوير إستراتجيتين للتعامل مع هذه المشكلة.

الإستراتيجية الأولى اعتمدت على رفع عرائض، وهذه الإستراتيجية يمكن وصفها بنساء من خارج المنظومة السياسية يطالبن أولئك الذين هم جزء من تلك المنظومة- رئيس الجمهورية - والنخبة السياسية لتتبني نظـام الكوتا.

الإستراتيجية الثانية اعتمدت على التنظيم والإعداد، ويمكن وصف هذه الإستراتيجية بنساء من داخل المنظومة السياسية يعملن على التغيير داخل المؤسسات التي ينتمين اليها.

كلتا الإستراتيجيتين ذات جدوى ولكنني أود أن أقول أن مناصري قضايا المرأة يعتمدون كثيراً على أسـلوب كتابة العرائض في اليمن وفي العالم العربي بشكل عام. ما أريد ان أقوله هو أن النساء في حاجة إلى استخدام كافة الوسائل الممكنة للوصول الى هدفهن وسأقدم لكم في هذا العرض العمل الذي قـام وبقـوم بـه المعهـد الديمقراطي للتأكيد على أهمية التنظيم والإعداد كوسيلة مهمة لتمكين النساء.
اعتقد أنه من المهم أن نعرف انه حتى ولو تم تبني نظام الكوتا من قبل النخبة السياسية في اليمن فان هنـاك حاجة الى عمل تغييرات معينة في طبيعة البناء المؤسسي حتى يكون نظام الكوتا فاعلا. وأقصد بذلك الإشارة إلى مؤسستين:

- الأحزاب السياسية
- النظام الانتخابي والمؤسسات الانتخابية.

بدأ المعهد الديمقراطي العمل مع النساء الناشطات في الأحزاب السياسية عام 2002، وللأسف فـأن وضـع النساء في الأحزاب لم يكن مشجعا كما وجدناه. بالرغم من أن الأحزاب السياسية الرئيسية أعطت تصريحات قوية عن دعم النساء وعن تشكيل نوع من الجان النسوية بالأحزاب، لم يقم أي من هذه الأحزاب جديا بتجهيز تلك اللجان وتوفير الموارد لها، كما لم يتم ضم القيادات النسوية فيها بشكل منتظم في هيئات صـنع القـرار داخل الأحزاب أو في إطار العملية نفسها. وبينما عبرت النساء اللواتي التقينا بهن عن رغبتهن الحقيقية فـي التغيير بدا لنا أن معظمهن راضيات بوضعهن كعضوات من الدرجة الثانية داخل الأحزاب، ويبدو أن القليـل منهن يعتقدن بأنهن يستطعن عمل شيء أو تغيير الوضع. وهذا له دلالات بالغة الأهمية إذا ما فكرنا بما تقدمه النساء لأحزابهن أثناء الانتخابات.

في خريف 2004 نظم المعهد الديمقراطي الوطني ورشة تخطيط استراتيجي للقيادات النسوية من الفروع والمكاتب الرئيسية للثلاثة الأحزاب الرئيسية. وقد فوجئت المشاركات-من الحزب الحاكم والمعارضة- بمدى التشابه في الطريقة التي يتعامل بها أحزابهن معهن. وأسفرت تلك الورشة عن وثيقة هامة تحمل إعلان لهدف موحد تم كتابته وتبنيه من قبل القيادات النسائية في المؤتمر والإصلاح والاشتراكي. وتقول إحدى بنود الإعلان:

نحن، القيادات النسوية في المؤتمر والإصلاح والاشتراكي نتقاسم نفس الهدف. هدفنا هو ترسيخ وتعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن أجل نجاح الديمقراطية يجب أن تكون مشاركة المرأة كاملة، ووفقا للشريعة الإسلامية وما يتفق مع مقاصدها ويخدم المرأة.

- نحن نطالب القيادات السياسية وأحزابنا بتبني إليه توزيع عادلة للموارد بحيث يشمل دعما أكبر للقطاعات النسائية وبرامجها على مستوى المراكز والفروع.
- نطالب بإشراك النساء في جميع الأنشطة المتعلقة بعمليات تطوير السياسات، الخطط والميزانيات الحزبية وبرامج التعليم.
- نطالب أحزابنا ببذل المزيد من الجهود بعدم عقد اجتماعات تكون النساء غير قادرات على حضورها- مثل الاجتماعات التي تعقد أثناء تناول القات.
- نطالب الأحزاب باختيار نساء للتحدث نيابة عن الأحزاب، وخصوصا في القضايا التي تمتلك المرأة تجاهها وجهة نظر مميزة.

وبإمكانكم الحصول على نسخ من الإعلان من خارج القاعة حيث يتم توزيع بعض الوثائق الخاصة بالمعهد. وبمساعدة المعهد الديمقراطي بدأت النساء في الأحزاب بعقد لقاءات وعمل استراتيجيات حول الانتقال من مرحلة "المناشدة" الى مرحلة "الإلحاح في الطلب"، ومن مرحلة "المطالبة بحقوقهن" الى مرحلة "إثبات قدراتهن". وبمجهود هذه النساء تم تشكيل لجنة التشبيك النسوي للأحزاب السياسية. وتلتقي اللجنة مرة كل أسبوعين كما تقوم الأحزاب الأربعة بقيادة الشبكة بالتناوب (وقد التحق الحزب الناصري بالشبكة بعد عدة أشهر من ورشة التخطيط الاستراتيجي). وقد قامت الشبكة بزيارة مكاتب الفروع للأحزاب وكونت فروع للشبكة في العديد من المدن. وقد بدأت الشبكة جمع المعلومات لتحديد المديريات التي يوجد فيها فرصة للنساء للترشح وللخدمة بشكل فاعل في مجالسها، كما التقت عضوات الشبكة كمجموعة واحدة بقادة الأحزاب السياسية من الرجال وذلك لدفع أي حزب أن يحذو حذو الأحزاب الأخرى التي حققت مطالب النساء فيها. وقد استطعن بذلك ان يثبتن لقيادات الأحزاب أنهن يتمتعن بحنكة سياسية.

و من الأشياء التي حققتها الشبكة حتى اليوم:

- القدرة على العمل الحزبي المشترك وعلى العمل كفريق بشكل منفتح و التعلم من بعضهن البعض.
- زيادة نشاط عضوات الشبكة داخل أحزابهن و تعزيز ثقتهن بذاتهن.
- تطوير التواصل مع لجان الفروع وتقوية اللجان النسوية في الفروع.
- تعزيز فهم أعضاء الأحزاب من الرجال بمطالب زميلاتهن من النساء.

ولكن هل استطاعت الشبكة تحقيق الأهداف التي وضعتها في إعلان تأسيسها؟ هل تحصلن أو يتحصلن على موارد أكثر من أحزابهن؟ هل يتم ضمهم في الاجتماعات التي يتم فيها اتخاذ القرارات في أحزابهن؟ هل

أصبحن يتحدثن أو يعرضن مواقف باسم أحزابهن؟ ليس بعد، نحن نأمل أن إحراج الأحزاب في مؤتمرات دولية كهذا سوف يدفعهم الى تحقيق ذلك و بالطبع لدينا إيمان بأنه إذا استمرت عضوات الشبكة على نفس الوتيرة من التوافق والتصميم فسوف يدفعن القيادات من الرجال في الأحزاب الى المضي في خطوات تبنوها منذ سنوات لدعم مشاركة فاعلة للمرأة.

فيما يتعلق بالنظام الانتخابي، التقت مجموعة من النساء اللواتي خضن الانتخابات النيابية 2003 و لم يتوفقن بالفوز وقمن بتحليل المشكلات التي واجهنها فيما يتعلق بقانون الانتخابات والمؤسسات الانتخابية وعملن على تطوير مجموعة من التوصيات للجنة العليا للانتخابات. وقد تم عقد جلسات نقاش مستفيضة لتلك التوصيات ولمسودتها على مدار ثلاثة أشهر خرجت منها النساء بمشروع لتعديل قانون الانتخابات ولائحته التنفيذية وإجراءات العملية الانتخابية. وقد قمن بتنظيم ورشة شارك فيها قادة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة التوصيات التي خرجن بها. كما بدأن حواراً مع رئيس اللجنة العليا للانتخابات ورئيس قطاع العلاقات الخارجية ومنظمات المجتمع المدني فيها. ومن الجدير بالذكر أن تلك التوصيات كانت الأولى التي تلقتها اللجنة العليا للانتخابات بهذا الخصوص وقد التزم رئيس اللجنة بتبني معظم التوصيات التي يندرج تنفيذها تحت صلاحيات اللجنة العليا للانتخابات.

وكانت من أهم تلك التوصيات تشكيل الإدارة العامة للمرأة ضمن اللجنة العليا للانتخابات يقع على عاتقها التنسيق مع بقية قطاعات اللجنة للتأكد من أن البرامج والإجراءات والمواد للقطاعات يتم إعدادها وتنفيذها بطريقة تعزز دعم مشاركة المرأة في كافة مراحل العملية الانتخابية. كانت المشكلات التي واجهتها النساء خلال انتخابات 2003 مع المؤسسات الانتخابية عديدة بقدر المشكلات التي واجهنها مع أحزابهن ولم يجدن من يلجأن إليه حيث لم يكن هناك نظام معين يوفر تلك الخدمة.

وقد تم إنشاء الإدارة العامة للمرأة رسميا في سبتمبر 2004 و تقع في المبنى الرئيسي للجنة العليا للانتخابات في نفس الطابق الذي تقع فيه مكاتب القطاعات الأخرى وهي قطاع الشؤون الفنية والتخطيط، قطاع الشؤون القانونية والإفتاء، قطاع العلاقات الخارجية ومنظمات المجتمع المدني، قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية، وقطاع الإحصاء والدراسات والبحوث. ويعمل في الإدارة 6 موظفا وموظفة بالإضافة بعض كبار الموظفين من كل القطاعات الأخرى. ويعمل هؤلاء كمنسقين لإدارة المرأة وتقع عليهم مسؤولية اطلاع إدارة المرأة على النشاطات والخطط في القطاعات وأيضا تمثيل صوت الإدارة في خطط القطاعات.

وقد نظمت الإدارة ورشة للتخطيط الاستراتيجي وبناء روح الفريق لموظفات الإدارة ومنسقاتها في القطاعات وتخطط لعقد ورشة أخرى خلال ديسمبر الى يناير القادم. وبالرغم من أن الإدارة حديثة النشأة فإنها قد حققت بعض النجاح حيث تم ضم موظفات من اللجنة العليا للانتخابات في التدريب الأخير الذي نظمته اللجنة حول إدارة العملية الانتخابية. ولم يكن ذلك ليتم لو لم تكن رئيسة إدارة المرأة موجودة، حيث قامت بإضافة أسماء النساء الى المتدربين. وقد شكلت النساء 8% من إجمالي عدد المتدربين وبالرغم من أن هذا الرقم يبدو غير كافي لتمثيل النساء إلا إنه شاهد على تحسن نسبي للوضع حيث لم تضم أي نساء في أنشطة تدريبية مماثلة في السابق. هذا أيضا يوضح القيمة الفعلية للعمل من داخل المؤسسات.

وقد بدأت الإدارة لقاءات مع لجنة التشبيك النسوي للأحزاب السياسية وستبدأ رئيسة الإدارة جولة زيارات لفروع اللجنة كما ستبدأ حوارات ولقاءات مائدة مستديرة مع منظمات المجتمع المدني من صنعاء ومدن رئيسية أخرى. من ناحية أخرى فان للإدارة مقالات يتم نشرها في النشرة الخاصة باللجنة العليا للانتخابات.

في الوقت الحالي يقوم القطاع الفني باللجنة العليا للانتخابات ويطلب من إدارة المرأة بمراجعة سجلات القيد والتسجيل للناخبين لتحديد المديريات التي يبدو أنه يوجد للنساء فرصة للفوز فيها وستلتقي رئيسة الإدارة بعد ذلك بقادة الأحزاب السياسية لتدفعهم لترشيح نساء في عضوية اللجان الأصلية في تلك المديريات. وستقوم الإدارة أيضا بتطوير كتيب توضيحي للنساء يشرح العملية الانتخابية. وقد يكون أهم ما تنوي الإدارة القيام به في المرحلة القادمة عمل خط ساخن للنساء اللواتي يواجهن مشاكل خلال فترات التسجيل والترشيح والحملة الانتخابية ويوم الاقتراع.
ومن المبكر جدا معرفة فيما إذا كانت النساء في الأحزاب ستنجح في جهودهن لدعم ترشيح النساء وفي التأكد من ان المرشحات سيتمتعن بالحصول على نفس الموارد التي يحصل عليها المرشحين من الرجال في الأحزاب. وبالمثل من المبكر جدا معرفة ما اذا كانت الإدارة العامة للمرأة في اللجنة العليا للانتخابات ستستطيع تهيئة البيئة الانتخابية جوهرياً لصالح النساء المرشحات. ولكن حتى لو فشلت هذه الجهود فان النساء سيحصلن على:

- قاعدة أوسع للنساء التي تناضل من أجل التغيير.
- تواصل أقوى بين النساء في صنعا وبقية المحافظات.
- مهارات تنظيمية يستطعن توظيفها في الجولة القادمة من النضال السياسي وفي الحملات القادمة.

وفي حالة نجاح جهود النساء التي ذكرناها في هذا العرض فإنهن سيعملن على إحداث تغيير في مؤسسة حكومية هي اللجنة العليا للانتخابات وسيقدمن أساليب جديدة مبتكرة للعمل في أحزابهن تستطيع من خلالها النساء الناجحات في الانتخابات مواصلة النضال لخدمة مجتمعهن و تلبية احتياجات النساء. وإذا ما تم تبني نظام الكوتا، فأنهن سيكونن جاهزات في مواقعهن للتأكد من أن التجربة ستأخذ مجراها الصحيح وللتأكد من أن الأحزاب لن ترشح النساء في الدوائر التي تتوقع أن تخسر فيها أو تضع أكثر من مرشحة في نفس المديرية. ونريد أن نخلص هنا الى أنه من أجل أن تكون النساء أكثر فاعلية في دعم قضايا المرأة فانه من الحاجة بمكان أن يكون تمثيل النساء في المجالس كافي، لا أن نرى امرأة واحدة ضمن مجلس يضم 20 الى 35 من الرجال على سبيل المثال.

المصدر:أوراق مؤتمر حقوق المرأة في العالم العربي "من الأقوال إلى الأفعال"
صنعاء 3-5 ديسمبر 2005م